تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

حول الانتخابات النيابية لمجلس النواب العشرون

10 أيلول 2024م

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بدورها في الرقابة على الانتخابات النيابية التي جرت يوم الثلاثاء 10 أيلول 2024م كجهة رقابية محلية ضمن مجالات اهتمامها بجميع الجوانب الحقوقية ودعم التوجه نحو ممارسة الحقوق السياسية في الترشح والانتخاب المنصوص عليها في الدستور الاردني .

وفيما يلي نقدم تقريرنا الخاص بالرقابة على الانتخابات كما تابعناها ورصدناها في مراحلها المختلفة.

اولا : الإطار التشريعي والقانوني:

بدأ الأردن بالتمهيد لإجراء هذا الانتخابات إبتداء من حزيران عام 2021م حيث تم تشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية بمشاركة واسعة من جميع الأطياف السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني، أثمرت عن صياغة قانون إنتخاب وقانون أحزاب جديدين جرت على أساسه الانتخابات النيابية في 10 أيلول 2024م ، حيث أعطيت لأول مرة حصة للأحزاب السياسية بمقدار (30%) من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغة (138) مقعدا بواقع (41) مقعداً حزبياً في هذه الدورة ، لترتفع تباعا في إنتخابات الدورة القادمة عام 2028م إلى (50%) من إجمالي المقاعد، وفي عام 20232م تبلغ (65%) من المقاعد .

في حين أن عدد المقاعد الأخرى تبقى للتمثيل المناطقي والاجتماعي لمختلف المحافظات في المملكة.

قانوني الأحزاب والانتخاب الذي أقرّ بشكل رسمي وفق مساره الدستوري يدعم العمل الحزبي بشكل واضح الأمر الذي أدى الى مرور الأحزاب القائمة بمرحلة تصويب الأوضاع وتسجيل الأحزاب الجديدة وفق قبل عام ونصف من موعد إجراء الانتخابات حيث بلغت (38) حزبا .

ولكن في ذات الوقت أدى إقرار قانون الجرائم الإلكترونية والإستخدام التعسفي لقانون منع الجرائم (التوقيف الإداري) الى اغلاق الفضاء العام خاصة الرقمي منه الأمر الذي أدى الى التأثير سلباً على حرية الرأي والتعبير واستخدام القانونين المذكورين في اعتقال عدد من الناشطين السياسيين والمعارضين واسناد عقوبات قضائية لهم، منهم الكاتب الصحفي أحمد حسن الزعبي ، والناشط السياسي خالد الجهني ومنعه من الترشح من خلال قيام السلطات باعتقاله قبل فتح باب الترشح بأيام، وامتناع إدارة السجن من إعطائه الحق بالترشح و رفض الاستجابة لطلبه الخطي بنقله الى الهيئة المستقلة للانتخاب خلال أيام الترشح الرسمي، بالاضافة لاستمرار إعتقال الكثير من الناشطين السياسيين الآخرين.

ثانياً: أرقام وإحصاءات :

1. قبل عملية إجراء الانتخابات جرى ترخيص (38) حزباً ، (24) منها تشكل حديثا ، وكان الانتماء الحزبي شرطا للترشح على القوائم الحزبية العامة ، وليس شرطا للترشح على القوائم المحلية .
2. جرت العملية الانتخابية بعد تنافس شمل (1623) مرشحاً ومرشحة ضمن (25) قائمة حزبية عامة و(172) قائمة محلية، بأجمالي (197) قائمة محلية وعامة تنافست على مقاعد مجلس النواب البالغ عددها (138) مقعدا. وبلغ عدد الأحزاب التي تقدمت بطلب ترشح (36) حزبا من أصل (38) حزبا مرخصا، وعدد التحالفات الحزبية (5) ضمت (16) حزبا.
3. تم قبول جميع المتقدمين للترشح على القوائم الحزبية العامة والقوائم المحلية من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب باستثناء (11) حالة ترشح تم رفضها لعدم استيفائهم جميع شروط الترشح.
4. بلغت نسبة المشاركة في الاقتراع هذا العام (32.25 %) وهي نسبة تفوق المشاركة في انتخابات عام 2020م والتي بلغت نسبة المشاركة فيها (29.9%) بحسب الهيئة المستقلة للانتخابات.
5. أتاح قانون الانتخاب الجديد فرصا جديدة للنساء والشباب، فعلى مستوى الدوائر المحلية جرى رفع عدد المقاعد المخصصة لكوتا المرأة من (15) إلى (18) مقعدا بواقع مقعداً واحداً لكل دائرة انتخابية، على أن يتم تحديد مسار الترشح للمرأة الراغبة بالترشح إما على مسار الكوتا المخصصة للمرأة أو على مسار التنافس.
كما يُشترط لتشكيل القوائم الحزبية العامة أن تضم إمرأة واحدة على الأقل ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، وأخرى ضمن المترشحين الثلاثة التاليين.

وحول فئة الشباب في القوائم الحزبية، يجب أن تضم شابا أو شابة يقل عمره أو عمرها عن (35) عاما ضمن أول خمسة مترشحين.

6. ضمن احصاءات الترشح : ترشح في الدائرة الانتخابية الحزبية العامة (686) مرشحا ضمن (25) قائمة، بينهم (499) من الذكور و(187) من الإناث، بينهم شباب أقل من (35) عاما (107) ذكور و(47) إناث.
7. وترشح في الدوائر المحلية (954) مرشحا ضمن (174) قائمة، بينهم(759) من الذكور و(195) من الإناث، بينهم شباب أقل من 35 عاما (60) مرشحا، والحزبيين من المرشحين في الدوائر المحلية بلغ (269) مرشحا.
8. عدد مراكز الاقتراع لانتخابات مجلس النواب العشرين قارب (1600) مركزا، مقابل (1824) مركزا للدورة السابقة عام 2020، وسبب التوسع في أعداد مراكز الاقتراع عام 2020 هو جائحة كورونا .

ثالثا: الالتزام بالجدول الزمني لاجراء الانتخابات :

تابعت الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الخطوات التي قامت بها الهيئة المستقلة من اجراءات تنفيذا للجدول الزمني للعملية الانتخابية وفق ما ورد في قانون الانتخابات والانظمة المنبثقة عنه ، وقد لمسنا أنّ الهيئة المستقلة التزمت بالجدول الزمني وفق ما هو معد مسبقا من خلال المراحل التالية:

1.مرحلة اعلان وتحديد تاريخ الاقتراع: بدأت بتاريخ 2024/4/24م وانتهت بتاريخ 2024/5/26م.

2.مرحلة إعداد وعرض الجداول الأولية للناخبين: بدأت بتاريخ 2024/5/26م وانتهت بتاريخ 2024/6/2م

3.مرحلة الاعتراض الشخصي على جداول الناخبين الأولية: بدأت بتاريخ 2024/6/3م وانتهت بتاريخ 2024/7/14م

4.مرحلة الاعتراض على تسجيل الغير: بدأت بتاريخ 2024/6/3م وانتهت بتاريخ 2024/7/7م

5.مرحلة تصويب الأوضاع واعتماد جدول الناخبين النهائي ونشره: بدأت بتاريخ 2024/7/21م وانتهت بتاريخ 2024/7/24م

6.مرحلة الترشح: بدأت بتاريخ 2024/7/25م وانتهت 2024/8/9م

7.مرحلة الدعاية الانتخابية: بدأت بتاريخ 2024/8/9م وتنتهي قبل يوم الاقتراع بيوم بتاريخ 2024/9/8م

8.مرحلة الترشح : بدأت بتاريخ 2024/8/11م وانتهت بتاريخ 2024/8/28م بعرض القوائم النهائية للمرشحين.

رابعاً: الترشح والحملة الانتخابية :

جرت عملية الترشح بالموعد المحدد وفق الجدول الزمني حيث بدأت بتقديم طلب الترشح للدوائر المحلية والعامة يوم الثلاثاء 2024/7/30م واستمرت لمدة ثلاثة أيام، ومرت بجميع مراحلها التي نص عليها القانون الى أن صدرت القوائم النهائية للمرشحين يوم الأربعاء 2024/8/28م.

لوحظ أن الحملات الانتخابية لبعض المترشحين بدأت قبل موعد الترشح المقرر وقبل بدء الدعاية الانتخابية خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة ، ومع انطلاق الدعاية الانتخابية زادت وتيرة التنافس بين القوائم المترشحة للوصول الى جمهور الناخبين بجميع الوسائل التي نصت عليها التعليمات الخاصة بالدعاية الانتخابية، وقد رصدنا مخالفات عديدة تتعلق ببعض الحملات الانتخابية تعاملت معها الهيئة المستقلة للانتخاب، وقد لوحظ طغيان صور المترشحين على الدعاية الانتخابية من غير ترويج للبرامج الانتخابية وحتى من غير شعارات انتخابية تعبر عن توجهاتهم السياسية وبرامجهم في مختلف القضايا التي تهم الناخب.

كما لاحظنا الانفرادية في الدعاية الإنتخابية للمترشحين بمعزل عن قوائمهم التي ترشحوا من خلالها، الأمر الذي أعطى انطباعا بضعف الرابطة البرامجية بين المترشحين في القائمة الواحدة.

كما تم رصد خرق لفترة الصمت الانتخابي قبل بدء عملية الاقتراع بـ(24) ساعة خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي.

كما تم تداول العديد من المقاطع المصورة على وسائل التواصل الاجتماعي تشير الى عملية بيع وشراء الاصوات لصالح بعض المترشحين، بدورها قالت الهيئة المستقلة للانتخاب بأنها تابعت مثل هذه المقاطع وغيرها من البلاغات عن حالات مماثلة لكنها جميعها لم تثبت وقوع عملية شراء أصوات الناخبين، حيث يصعب اثبات هذه العملية مع تؤثر بشكل مباشر على ارادة الناخبين ، لذلك لابد من ابتكار وسائل معينة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب لرصدها والقضاء عليها تدخل في التعليمات مثل وضع الراصد الخفي يتبع للهيئة المستقلة له صلاحية الضابطة العدلية للتعامل مع هذه التجاوزات.

خامساً : يوم الاقتراع:

لاحظنا الاتزام الكامل ببدء عملية الاقتراع بالوقت المحدد الساعة (7) صباحا واغلاق الصناديق الساعة (7) مساء كما هو مقرر من غير تجاوزات تذكر، بالإضافة للإلزام الكامل بكافة إجراءات فتح الصندوق أمام المراقبين والمندوبين بشفافية ، وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات إغلاق الصندوق وعدّ الأوراق المتبقية والمطابقة وغيرها من الخطوات المنصوص عليها .

بالاضافة للإلتزام بوضع محاضر النتائج لكل صندوق، ولكل مركز إقتراع كما نص عليه القانون.

وقد تم رصد حالات محدودة تتعلق بتصوير ورقة الاقتراع مع الهوية الشخصية للناخب تم التعامل معها بموجب القانون.

في اثناء الدعاية الانتخابية وصلت العديد من الشكاوى لنا من قبل بعض المترشحين والقوائم تتعلق بممارسات تضييق من قبل بعض الأجهزة الأمنية ، أدت الى انسحاب بعض المترشحين في بعض القوائم.

بالرغم من الحملات الواسعة التي نفذتها الهيئة المستقلة في شرح طريقة الاقتراع للقوائم المحلية والقوائم الحزبية لكن بقيت طريقة الاقتراع عند الكثير من الناخبين غير مفهومة خاصة عند كبار السن، وقد رصدنا حالات عديدة من هذا النوع ، مع ارتباك وتباين من قبل بعض لجان الاقتراع في التعامل مع هذه الحالات عند ارتباك الناخب في التعامل مع ورقة الإقتراع للقوائم الحزبية تحديدا حيث وصلت الأصوات المهدرة في ورقة الاقتراع للقوائم الحزبية العامة أكثر من (100.000 صوت) بالرغم من التزام اللجان بشرح طريقة الاقتراع للناخبين عند تسليم ورقة الاقتراع الأمر الذي يستدعي العمل على زيادة عملية التثقيف والترويج لطرقة الاقتراع بوسائل متعددة في الانتخابات القادمة.

كما لاحظنا عدة خروقات يوم الاقتراع متعلقة بالدعاية الانتخابية تمثلت بممارسة الداعية الانتخابية على أبواب مراكز الاقتراع ، كما رصدنا ممارسة الداعية داخل اسوار بعض مراكز الاقتراع، الأمر الذي تطلب منا التواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب التي تعاملت بجدية مع الموضوع.

كما رصدنا حالات معيّنة من التأثير على ارادة الناخبين من قبل بعض رؤساء لجان الاقتراع تمثلت بسؤال الناخبين عن اتجاهاتهم التصويتية وقيام بعض رؤساء اللجان بالتحكم بحركة الناخبين لتوجيههم نحو بعض القوائم، الامر الذي ادى الى اعتراض المراقبين والمندوبين مع قيامنا مباشرة

بالتواصل مع الهيئة المستقلة للانتخاب للتعامل مع هذه التجاوزات ، وقد قامت الهيئة المستقلة بالفعل باستبدال العديد من رؤساء اللجان في يوم الاقتراع ، وتحويل عدد منهم الى المدعي العام بلغت (44) حالة حسب الهيئة المستقلة للانتخاب.

رصد مراقبونا تجاوزات من قبل رؤساء لجان الاقتراع و المتعلقة بمنع المندوبين من الدخول مرة أخرى الى غرفة الاقتراع اذا خرج منها لأي سبب كان (اذا خرج لا يسمح له بالعودة الى غرفة الاقتراع) الأمر الذي استدعى حالة من المشادة بينهم وبين اللجان . حيث قمنا بتمرر هذا التجاوز الى الهيئة المستقلة للانتخاب لمعالجتها .

كما رصد بعض مراقبينا ضعف في كفاءة بعض رؤساء واعضاء اللجان حيث بدى عليهم الارتباك وعدم معرفة في اجراءات الاقتراع والفرز ، حيث لم يعرف بعضهم عند فتح الصناديق تحبير اصبع اليد اليمنى أم اليسرى ، أيها يتم فرزه أولا صناديق القائمة المحلية أم القائمة الحزبية العامة، بالاضافة لعدم معرفة وجوب التوقيع على المحضر الإلكتروني بعد المحضر المكتوب بخط اليد ، وغيرها من الاجراءات المعتادة ، الأمر الذي يتطلب تأهيل أكبر لكافة أعضاء اللجان على الصناديق .

تمت ملاحظة اكتظاظ للناخبين على بعض الصناديق بخلاف صناديق أخرى الأمر الذي يستوجب أخذ تغذية راجعة بحيث تتم مراعاة زيادة أعداد الصناديق في بعض المناطق التي ترتفع فيها نسبة الاقتراع أكثر من غيرها.

كما رصد وعلى نطاق كبير الاختلاف في وجود إسم المقترع في مركز الاقتراع بين المعلومة التي حصل عليها من خلال الرسائل النصية وخدمت الرقم المجاني في الفترة قبل يوم الاقتراع وبين وجود إسم المقترع فعلا في مركز الاقتراع، الامر الذي دفع الهيئة المستقلة للإنتخاب إصدار مناشدة للمقترعين بضرورة إعادة الاستفسار والتأكّد من تحديد مركز الاقتراع من جديد قبل الذهاب لممارسة الحق بالاقتراع.

ورصدنا يوم الاقتراع تباين وارتباك من بعض اللجان في التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة بالذات المكفوفين ، حيث رفض رئيس أحد اللجان مساعدته في قراءة ورقة الاقتراع للقوائم المحلية والحزبية العامة، مع منع المرافق معه من التواجد، الأمر الذي أدى الى ارتباك كبير .

بشكل عام سار يوم الاقتراع بيسر وسهولة وتمت عملية الاقتراع في جميع المراكز بسلاسة دون اعاقات تذكر يمكن أن تخل بالعملية الانتخابية.

وسائل الاعلام:

لعبت وسائل العلام المختلفة المرئية والمسموعة والمرئية بالاضافة لمنصات التواصل الاجتماعي الدور الأكبر للترويج للعملية الانتخابية والترويج للقوائم والمرشحين .
وجاءت هذه الانتخابات في اجواء تقييدية لحرية الصحافة والاعلام تمثلت في تطبيقات قانون الجرائم الاكترونية وقانون العقوبات في بعض مواده حيث أن " التشهير " يعتبر جريمة جنائية ، بالاضافة لاغلاق مكاتب قناة اليرموك الفضائية في عمان ومصادرة معداتها وقطع بثها بسبب مخاطبة الجهات الرسمية لإدارة القمر الصناعي بهذا الخصوص، وهي القناة المعروفة بأنها المؤيدة للمعارضة في البلاد ، بالإضافة لاعتقال الكاتب ذائع الصيت أحد حسن الزعبي و الصحفية هبه ابو طه .

كل هذه الاجراءات التقييدية والمصادرة للحريات العامة والحريات الصحفية تحديدا أدت الى دور تقليدي لوسائل الاعلام وبمسار محدد ، حيث عقدت بعض اللقاءات الحوارية بين امناء الاحزاب على قناة المملكة الرسمية، وتمت استضافات للامناء العامين للاحزاب وللكثير من المترشحين على بعض القنوات مثل قناة رؤيا الخاصة ، والاذاعات المحلية لشرح برامجهم الانتخابية واقناع جمهور الناخبين.

كما برزت في هذا الانتخابات استضافات بـ "البودكاست" للعديد من الجهات سواء المحايدة ولبعض المنصات ولبعض منصات الاحزاب، وهي وسيلة مرغوبة عند فئة الشباب أكثر من الحلقات التلفزيونية المعروفة .
كما لاحظنا الترويج على واجهات المواقع الاكترونية لعدد محدود من المرشحين تكرروا على اغلب المواقع الاكترونية الأكثر انتشارا دون غيرهم، الامر الذي يظهر اخذ بعض المرشحين الفرصة الأكبر في الترويج لانفسهم بخلاف الآخرين، ربما يكون مردّ ذلك هي الكلفة الباهضة للتوسع في الدعاية الانتخابية والتي لا يمتلكها جميع المرشحين بنفس السويّة.

الرقابة المحلية على العملية الانتخابية:

وجدنا تعاونا من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب منذ اللحظة الأولى لتقديم طلبنا للرقابة المحلية على الانتخابات، وقد جرت الإجراءات الإدارية المتعلقة بترتيبات إعتماد المراقبين بكل سهولة، وقد كانت الهيئة المستقلة على سوية عالية في التواصل واستقبال الملاحظات والتجاوزات المرصودة من قبلنا قبل واثناء يوم الاقتراع.

لكن وبالاتجاه السلبي وجد بعض مراقبينا صعوبات شكلت عقبات أمام ممارسة دورهم الرقابي تمثلت بعدة أمور :

- لوحظ تعدد وتباين شكل وحجم الأختام على باجات المراقبين وكذلك المندوبين ، حيث أدى ذلك الى قيام قوات الأمن العام المتواجدين على أبواب مراكز الاقتراع بمنع بعض المراقبين والمندوبين من الدخول لمراكز الاقتراع لممارسة مهامهم، الى أن جرى التواصل مع رئيس مركز الاقتراع لحل الإشكالية.

- تم رصد عدم معرفة وادراك لبعض رؤساء اللجان لطبيعة عمل ومهمات المراقبين، الى أن جرى شرح وتوضيح ذلك لهم من قبل مراقبينا .

- ممانعة احد رؤساء اللجان من دخول المراقب الى غرفة الاقتراع للقيام بمهامه، الأمر الذي استدعي الاستعانة برئيس مركز الاقتراع لحل هذه الإشكالية .

- منع بعض رؤساء اللجان المراقبين التردد على غرفة الاقتراع أكثر من مرة خلال يوم الاقتراع بحجة عدم قانونية ذلك ، الى أن تم تفنيد ذلك بنص التعليمات الخاصة بالمراقبين المحليين، وإبلاغ الهيئة بهذه الإشكالية لمعالجتها.

التوصيات:

1. تعزيز مخرجات التحديث السياسي من خلال إنفاذ المرحلة الثانية والثالثة من تطوير قانون الانتخاب ، مع تطوير آليات الانتشار الحزبي في المجتمع الاردني وتبديد المخاوف من قبولها و الانتساب لها .
2. تطوير قانون الانتخاب وتكريس التأطير الحزبي بحيث يرتبط المقعد بالحزب الذي ينتسب له من اعضاء مجلس النواب على الدوائر المحلية كما هو الحال في القائمة الحزبية العامة ، الأمر الذي يجعل الكتل الحزبية داخل مجلس النواب أكثر تماسكا مما يطور العمل الحزبي والعمل البرلماني بذات الوقت.
3. تحسين البيئة العامة المتعلقة باطلاق الحريات العامة وحرية التنظيم وحرية الرأي و التعبير ورفع القيود عن الحريات الصحفية والاعلامية من خلال تعديلات جوهرية على قانون الجرائم الاكترونية وقانون منع الجرائم (التوقيف الاداري) وبعض مواد قانون العقوبات المتعلقة بالحريات الصحفية والحريات العامة.
4. تطوير آليات الكشف عن شراء الاصوات وسماسرته من خلال استحداث " المراقب الخفي " الذي يعطى صلاحية الضابطة العدلية لمحاصرة التأثير على ارادة الناخبين واستغلال الاوضاع المالية السيئة لقطاعات واسعة من المواطنين.
5. تكثيف حملات التوعية والتحفيز للمواطنين بأهمية ممارسة حقوقهم السياسية بالترشح والانتخاب مع توعية الناخبين بكيفية وطريقة الاقتراع سواء من قبل الهيئة المستقلة أو الاحزاب السياسية والاعلام .
6. المزيد من التأهيل والتدريب للجان الانتخابية في مراكز الاقتراع فيما يخص اجراءات الاقتراع والفرز ، وصلاحية المراقبين والتعامل معهم، التعامل مع المندوبين ، والتعامل مع فئة ذوي الاحتياجات الخاصة والأميين .
7. ضرورة شمول الاردنيين المغتربين خارج حدود الوطن بممارسة حقهم بالانتخاب من خلال سفارات المملكة المنتشرة في معظم دول العالم ، وتديل القوانين التي تضمن مشاركتهم.
8. إلزام الأحزاب المشاركة في الانتخابات طرح برامجها الانتخابية وتزويد الهيئة المستقلة للانتخاب بها كشرط لاستكمال اجراءات الترشح سواء على القوائم الحزبية العامة أو القوائم المحلية مع وضع آلية معينة لطرحها على جمهور الناخبين .
9. إلزام الاحزاب بالافصاح عن اعضائها المترشحين على القوائم المحلية لتعزيز الانتماء الحزبي مع ربط عضويته في مجلس النواب مع الحزب الذي ينتمي إليه تماما كما هو الحال بالقائمة الحزبية العامة.